المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي

العدد مآئة وثمانية عشر - آذار ٢٠٢٣

No. 118 Mar. 2023

الشعب العراقي ينتظر خيراً قرارات وتوصيات مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي المنعقد في بغداد

الأفتتاحية

تصريح صحفي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان إزاء الحرب الروسية الأوكرانية التي تهدد السلم والأمن الدولي

بقلق بالغ يتابع المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان وقائع الحرب الروسية الأوكرانية التي ستدخل عامها الثاني في ٤ شباط دون أن يكون هناك أي احتمال لتوقفها، بل هناك توجه لانزلاقها نحو الأسوا من خلال استخدام أسلحة الدمار الشامل والتهديد بالسلاح النووي، الأمر الذي يضع البشرية على طريق حرب عالمية ثالثة والفناء.

لقد درست لجنة تنسيق الداخل للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان خلال اجتماع لها عقد في بغداد نهار الخميس الثاني من شباط تطورات هذه الحرب الخطيرة، وقد خلصت إلى استنتاجات تؤكد مخاطرها الجسيمة على السلم والأمن العالمي، خصوصاً مع تفاقم الخسائر البشرية التي يتعرض لها الجانبين الأوكراني والروسي، والتزايد البشع المتواصل في تكديس أنواع الأسلحة الفتاكة، الأمر الذي من شأنه أن يعمق الخلافات التي أدت الى اشتعالها ويغذي استمرارها ويفاقم الماسي التي تسببت بها واحتمالات توسع تداعياتها على خطوط تجارة الغذاء والطاقة في العالم وبالتالي ارتفاع الأسعار ونسب الفقر والبطالة والتلوث البيئي المناخي. إن المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان ومن منطلق مسؤولياته الإنسانية والمدنية، يناشد الجميع بالتوقف عند اسباب هذه الحرب ودراسة السبل التي يمكن أن تؤدي الى إيقافها، والعمل بكل الوسائل السلمية المتاحة التي توفر للقرار السياسي فرصة للتداول والتبصر دون المساس بالحقوق المشروعة للطرفين، وهو أمر ممكن اذا توفرت النية الحسنة والمصالح المشتركة للطرفين مما يحفظ حق الشعبين الروسي والأوكراني في العيش بسلام وأمن بعيداً عن نزعات التجييش والتهديد . . إن مصير البشرية الآن أمام تحديات خطيرة وغير مسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وهذا يحتم على قوى السلام والحرية في العالم أن ترفع وتيرة المناشدة لوقف هذه الحرب العبثية وتكوين قوة ضغط شعبي ودولي لدفع الطرفين الروسي والأوكراني إلى طاولة مفاوضات تضع حداً للقتال والانتهاكات الفظة على حقوق الإنسان والمواطنة وتنظر بعين الاعتبار إلى المطالب المشروعة التي تضمن حقوقهم، وتعمل على تحييد التدخلات الخارجية التي تساهم في تأجيج هذه الحرب المصالحها السياسة والاقتصادية، وفق المقاصد النبيلة للشعوب عبر الحوار والعيش المشترك الخالي من الحروب والنزاعات والتهديدات.

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

٢٤ شباط ٢٠٢٣

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان

ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة.

كلمة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش
في لقاء صحفي مع رئيس وزراء العراق في 1 آذار 2023 ببغداد

حضرات الصحافيات والصحافيين

السيد رئيس الوزراء - شكرا على ترحيبكم الحار.

يسعدني أن أعود إلى العراق ، لقد زرته مرات عديدة في الماضي اخرها قبل ٦ اعوام ، لكنني أجده الآن مختلفا جدا.

لقد اختتمت أنا ورئيس الوزراء للتو اجتماعا مثمراً للغاية ، وكما قلت له، فأنا هنا للتأكيد على التزام الأمم المتحدة بدعم العراق لتوطيد مؤسساتها الديمقراطية ودفع عجلة السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان لجميع العراقيين.

إننا ندرك أن التحديات التي يواجهها العراق لم تنشأ بين عشية وضحاها - فهي نتاج عقود من القمع والحرب والإرهاب والطائفية والتدخل الأجنبي، ولا يمكن لأحد أن يتوقع حل هذه التحديات بين عشية وضحاها.

ولكنني أعتقد أن هناك فرصة حقيقية لتحقيق التقدم، ونثق بأن ذلك سيحدث.

وأحيي رئيس الوزراء على التزامه بمعالجة التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه البلد بشكل مباشر - بما في ذلك مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات العامة، وتنويع الاقتصاد للحد من البطالة وخلق الفرص، وخاصة للشباب، ويتطلب هذا التغيير الهيكلي إصلاحا شاملا، ومؤسسات أقوى، وقدرا أكبر من المساءلة، وحوكمة أفضل على جميع المستويات. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم هذه الجهود الهامة.

كما ناقشنا أهمية الاستناد إلى الخطوات الإيجابية الأخيرة بين بغداد وأربيل والتحرك نحو حوار مؤسسي واتفاقات مستدامة.

أعلم أن مسألة الأمن المائي هي قضية تهتم بها بشدة ، لقد ازدهرت الزراعة لأول مرة قبل حوالي ١٠ ٠٠٠ سنة، هنا، في قلب الهلال الخصيب.

في بلاد الرافدين التي تعني حرفيا «بلاد ما بين النهرين، لكنّ نهريْ دجلة والفرات يجفان اليوم ، فقد انخفضت تدفقات المياه انخفاضا شديدا ، ويفطر قلبي أن أرى المزارعين يضطرون إلى ترك الأراضي التي تزرع فيها المحاصيل منذ آلاف السنين.

وتتفاقم ندرة المياه في العراق بسبب انخفاض تدفقات الأنهار الداخلية، والإدارة غير المستدامة للمياه، وتغير المناخ وتمثل تهديدا يتطلب اهتماما دوليا.

وسنعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام ٢٠٢٣ في وقت لاحق من هذا الشهر في نيويورك. وإننا نتطلع إلى مشاركة العراق لان العراق من بين أكثر البلدان تأثرا بتغير المناخ.

وإن حالة الطوارئ المناخية لا تعني فقط زيادة الهشاشة البيئية ودرجات الحرارة الحارقة والتصحر الجامح ، إنها تؤدي أيضا إلى النزوح، وتهدد الأمن الغذائي، وتدمر سبل العيش، وتؤجج الصراع، وتقوض حقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة للسكان الأكثر ضعفا.

وإلى جانب الوضع الأمني المتقلب وتحديات الحوكمة، فإنها تعرض الاستقرار للخطر - في العراق، والمنطقة، وخارجها. وهذا ليس تهديدا يلوح في الأفق؛ إنه خطر قائم.

لقد حان الوقت لكي يدعم المجتمع الدولي العراق في مواجهة تحدياته البيئية، وتنويع اقتصاده، وتسخير إمكاناته لتحقيق النمو المستدام.

إن الاستقرار الداخلي والاستقرار الإقليمي مقترنان. فالعراق أساسي للاستقرار الإقليمي، وإني أشيد بالتزام الحكومة بالدفع بالحوار والدبلوماسية، على أساس احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحسن الجوار، وأرحب بالتقدم الذي أحرزه العراق في الوفاء بالتزاماته الدولية، بما في ذلك بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة.

لقد أعرب رئيس الوزراء بوضوح عن التزامه في التنفيذ الكامل لاتفاق سنجار والسماح للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للإيزيديين إلى ديارهم الذي عانى بشدة ، يستحق تضامننا الكامل.

أود أن أعرب عن امتناني لكم ولشعب العراق على إبداء التضامن والدعم لضحايا الزلازل التي وقعت في تركيا وسوريا.

أخيراً .. أمل في أن يتمكن العراق من كسر حلقتي عدم الاستقرار والهشاشة ، و أن يتمكن من تحديد مسار مستدام نحو مزيد من الرخاء والحرية والسلام، وأمل في أن يتمكن من فتح آفاق جديدة من الفرص لشبابه المفعم بالحيوية.

شكراً لكم ..

الدفاع عن الوطن حق من حقوق الانسان

محمد سيف الدولة

هناك من يتهم الديمقراطية والحريات بأنها تهدم الدول وتهدد أمنها القومى، فهل اطلاق حرية الشعوب فى الدفاع عن اوطانها تهدد أمن هذه الأوطان أم تحميها؟

وفى بلد مثل مصر على سبيل المثال، فان من حقوق كل مواطن وواجباته ان يعمل ويناضل من أجل تحريرها وكل المنطقة من التبعية والهيمنة والنفوذ الامريكى، ومن القيود المفروضة عليها فى اتفاقيات كامب ديفيد، ومن تراجع دورها وتحول (اسرائيل) الى قوة اقليمية عظمى تعربد فى المنطقة كما تشاء، ومن سيطرة نادى باريس ومؤسسات الاقراض الدولى على اقتصادها الوطنى وتدميره والعصف بصناعتها وعملتها الوطنية، ومن استئثار رؤوس الاموال الاجنبية ووكلائها المصريين بموارد وثروات البلاد، ومن تهديدات سد النهضة واستخفاف الجانب الاثيوبى بمكانة مصر وقوتها وغيره الكثير...

فهل الحركة والنضال والمطالبة والضغط من أجل كل هذه الأهداف الوطنية يهدد أمن مصر أم يحميها؟

***

ليس الدفاع عن الوطن واجبا فحسب بل هو قبل ذلك وبعده حق اصيل من حقوق كل مواطن.

وهو ايضا دفاعا شرعيا عن النفس، فلا حياة أو نجاة لأى انسان بدون أن يكون له وطن.

وهو حق يمارسه الانسان منذ أن خلقه الله على الارض وقبل ان تنشأ الاوطان والامم.

بل ان الفضل في نشأة كل الامم والقوميات والدول التي نراها اليوم واختصاص الشعوب بأراضيها التى تعيش عليها دونا عن باقى شعوب العالم، يعود الى كفاح ونضال وتضحيات اجيال متعاقبة من البشر دفاعا عن هذه الارض فى مواجهة اعدائها والمتربصين بها والطامعين فى الاستيلاء عليها والاستيطان فيها.

وكان ذلك قبل ان تعرف البشرية اى دساتير او قوانين او نصوص صريحة تنص على ان الدفاع عن الوطن واجب مقدس.

والدفاع عن الوطن هو حق مشترك بين كل مواطنيه، لا فرق فى ذلك بين حاكم ومحكوم او غنى وفقير او رجل وامرأة او مسلم ومسيحي او مدني وعسكري او قومي واشتراكي وإسلامي وليبرالي.

وتتعدد السبل والوسائل والادوات لممارسة هذا الحق، ففى عصور الاحتلال والحروب تشترك الجيوش مع الشعوب فى حمل السلاح لتحرير الاوطان والدفاع عنها كما هو الحال فى فلسطين ولبنان وفى كل حروب التحرير الشعبية.

وفى غير اوقات الاحتلال فان للمواطنين مئات الادوات والقنوات الدستورية والسياسية والشعبية للدفاع عن اوطانهم من خلال الأنشطة والنضالات الفكرية والاعلامية والسياسية والحزبية والنقابية ومن خلال البرلمانات ونشر الوعي وتنظيم الناس وتأسيس جماعات الضغط واللجان الشعبية ومنظمات المجتمع المدنى ومن خلال المعارضة والوقفات والاضرابات والتظاهرات والاعتصامات واي شكل من أشكال الفاعليات لتحقيق الهدف الوطنى المنشود.

وفى كثير من الأحيان تكون معارضة انظمة الحكم التابعة او الفاسدة والمفقرة والفاشلة ضرورة للدفاع عن الوطن وسلامته وعافيته ومناعته فى مواجهة ما يحاك له من الخارج.

ولذلك فان نزاهة الانتخابات وتداول السلطة وتشكيل برلمانات حقيقية تراقب السلطة التنفيذية وتعارضها عند اللزوم ووجود احزاب معارضة قوية واحزاب مستقلة ومجتمع مدنى قوى هى من ضرورات حماية الامن القومى.

كما فى بلادنا النامية، التى تكون الدولة ومؤسسات الحكم فيها شديدة الضعف فى القدرة على مواجهة وتحدى الدول الكبرى، فان الشعوب تكون هى خط الدفاع الحقيقى وحائط الصد الاخير عن الاوطان فى مواجهة هذا الاختلال الهائل فى موازين القوى.

وهذا ما فعله الشعب المصرى فى عديد من الملاحم والمعارك الوطنية فى العقود القريبة الماضية ومنها على سبيل المثال وليس الحصر: معركة بورسعيد ١٩٥٦ والسويس ١٩٧٣ ومظاهرات الطلبة ١٩٦٨-١٩٧٣ وانتفاضة يناير ١٩٧٧ ومعركة النيل فى خطر فى السبعينات والدفاع عن هوية مصر العربية بعد كامب ديفيد ومواجهة التطبيع ومعركة استقلال القضاء واللجان الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية والحملة الدولية ضد الاحتلال الامريكى للعراق والاسرائيلى لفلسطين ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ورفض تصدير الغاز لاسرائيل ومقاومة الخصخصة وتصفية القطاع العام، ومناهضة التمديد والتوريث ٢٠٠٥-٢٠١١ وثورة يناير واغلاق السفارة الاسرائيلية ٢٠١١ وغيرها.

كلها وغيرها الكثير هى نماذج وأمثلة قليلة من معارك وطنية كثيرة وجليلة خاضها الشعب المصرى ممثلا فى قواه السياسية والشعبية المستقلة عن السلطة بل والمعارضة لها.

الا أن الحكام والانظمة في بلادنا العربية تخشى الشعوب وتحرص على تقييد حركتها وفاعلياتها حتى لو كانت فى سبيل الدفاع عن الاوطان.

وحينها يكون الاستبداد وليس الحرية هو الذى يهدد الدول ويهدد أمنها القومى.

من مواسم التصيد الاقتصادي

عادل سعد

هي المفارقة بعَيْنِها لا غير تلك التي تحكم النظرة إزاء ملَف الهجرة العالمية، وإذا كانت هذه المفارقة تتباين في تعقيداتها من وقت إلى آخر فإن ما نقلته وسائل الإعلام خلال الأسبوع الحالي يكشف بالدليل القاطع حضورًا ميدانيًّا لها تماهى واضحًا على حدود أوروبا، بل وحدود العلاقات بين الدول.

بوضوح يخدم الوقائع، قضى أكثر من أربعين مهاجرًا غير شرعي غرقًا قبالة السواحل الإيطالية بعد أن انقلب زورق كان يحمل أكثر من مئتي مهاجر أغلبهم أفارقة، في حادث مأساوي جديد بسبب الحمولة الزائدة وأجواء مناخية عاصفة. كان الزورق يحاول التسلل إلى البر الأوروبي، ومع ساعات لملمة هذا الحادث المفجع أعلن عن زيارة رسمية يقوم بها المستشار الألماني اولاف شولتس إلى الهند، أحد أهداف الزيارة تنشيط هجرة الكفاءات العلمية الهندية إلى ألمانيا، ومن برنامج الزيارة جولة في مدينة بنجالور التي تحظى بسمعة عالمية كمحطة مفتوحة لأخصائيي تكنولوجيا المعلومات، هي تمتلك رصيدًا بشريًّا هائلًا في هذه الخبرات واستوطن حضورها العلمي التقني المتطور عالميًّا ليضاهي اختصاصات وادي السيليكون الأميركي.

لقد كشفت وسائل إعلامية ألمانية أن قطاع الصناعة الألماني بحاجة إلى أكثر من مئة ألف وظيفة اختصاصية من خارج أوروبا لتنشيطه، وفي هذا السياق تعد فرنسا العدة الآن لإعادة تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع القارة الإفريقية في إطار خطوة من المنتظر أن يتولاها الرئيس الفرنسي ماكرون خلال زيارته إلى عدد من دول إفريقيا.

من مفردات المفارقة أيضًا، فكرة تقوم على تغيير مهمات حرس الحدود الأوروبية بعدم الاكتفاء بزيادة خبرته النوعية والعددية وتطوير آلياته اللوجستية، وإنما أيضًا تغيير مفهوم حماية الحدود جغرافيًّا بنقل وجود تلك الحراسات إلى السواحل الشمالية للقارة الإفريقية وفق اتفاقات مع الدول العربية المطلة على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط.

وبمعنى مضاف، منع اللاجئين من أن يكونوا قوة ضغط للهجرة غير المشروعة ابتداءً من السواحل الإفريقية في إجراءات أمنية رادعة تتضمن تفكيك مافيا التهجير في مهدها قبل الانطلاق في رحلات الموت البحري، كما أن الاتحاد الأوروبي يسعى أيضًا إلى تطبيق هذا المنع في علاقته مع تركيا لكن الأمر يواجه صعوبات جمة صنعتها أنقرة.

استطرادًا، إن الاتحاد الأوروبي ينتهج سياسات انتقائية في هذا الشأن، فهو لا يريد أن تستضيف أوروبا إلا الكفاءات المهاجرة من دول أخرى، وفي الوقت نفسه يسعى إلى إبطال أي تدفق للمهاجرين ويُبقي الدول النامية عند أوضاعها الاقتصادية المعروفة مجرد وجهة استهلاكية مضمونة للبضائع باستمرار، والإبقاء على المفتاح التكنولوجي بيده.

والمؤسف أيضًا أن شبكة العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ما زالت تخضع إلى مراهنات متكررة من هذا النوع، حيث يفتك الفقر والجوع والمغامرة واستمرار مسلسل الرعب الممارس على سطوح زوارق الموت، بينما يتم اصطياد الكفاءات العلمية من الدول النامية بمقاعد الدرجات الأولى والسياحية ووعود يسيل لها اللعاب. وإذا كان الدكتور محمد الدوري مندوب العراق في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ قد أعلن (انتهاء اللعبة) ساعة دخول القوات الأميركية إلى بغداد في التاسع من أبريل السنة نفسها فإن لعبة التصيد الاقتصادي ما زالت مستمرة ومحكومة باتفاقيات وتبادل منافع وصناعة طقوس للتعاون تبدو بريئةً، لكنها في الحقيقة تحتمل استمرار بقاء عالمين، غني متمرس في الإدارة الاستراتيجية وفقر يجيد التثاؤب انتظارًا أن تنتهي خيبة أمل أنطونيو جوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة.

وزارة التخطيط، تعلن عن حالة سكان العراق لسنة 2022

اعلنت وزارة التخطيط، اليوم، الاربعاء عن حالة سكان العراق لسنة ٢٠٢٢ وفقا للتقديرات التي اعدها الجهاز المركزي للاحصاء، بناء على المعادلات والمعايير الاحصائية المُتبعة في هذا المجال.

وقالت الوزارة في بيان لها، ان تقديرات عدد سكان العراق لسنة ٢٠٢٢ بلغ (٤٢) مليون و(٢٤٨) الفا و(٨٨٣) نسمة، بمعدل زيادة سنوية بلغت (٢.٥٪)، يشكل الذكور (٥٠.٥٪) والاناث نسبة (٤٩.٥٪)، فيما بلغ عدد الولادات خلال العام الماضي (١) مليونا واحدا و(٣١٠) الاف و(٨٩٤) ولادة، وبلغت الوفيات (٢٣٦) الفا و(٤٦٩) وفاة.

واشار البيان، الى ان نسبة السكان الذين تقل اعمارهم عن (١٥ سنة) بلغت (٤٠.٥٪) من مجموع السكان ، اما نسبة مَن هم في سن العمل بعمر (١٥-٦٤ سنة) فقد بلغت (٥٦.٥٪)،

فيما كانت نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) هي الاقل، اذ بلغت (٣.١٪) من مجموع السكان.

ولفت البيان الى ان توقع الحياة عند الولادة للسكان بلغ (٧٤.٥٪)، وعلى مستوى الذكور كان (٧٢.٥٪) وعند الاناث (٧٦.٦٪)، مشيرا الى ان نسبة سكان الحضر بلغت (٦٩.٩٪) مقابل (٣٠.١٪) هي نسبة سكان الريف.

وعلى مستوى المحافظات، شكلت محافظة بغداد اعلى نسبة من السكان ، اذ تجاوز عدد سكانها الـ(٩) ملايين نسمة وبنسبة (٢١.٣٪) من مجموع سكان العراق، فيما جاءت محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة في عدد السكان بنسبة (٢.١٪) وبعدد سكان بلغ اكثر من (٩٠٠) الف نسمة

أهمية الشفافية في استثمار لحقول النفط الحدودية

ماجد زيدان

وقعت وزارة النفط قبل ايام قليلة الاتفاق النهائي لعقود جولة التراخيص الخامسة، الخاصة بالرقع والحقول الحدودية النفطية بعد ان تأخرت كثيرا وسبقتنا بعض دول الجوار الى استثمار الحقول المشتركة وصدرت النفط منها من دون ان تنتظر العراق او تتفق معه ورعاية مصالحه وحكم حسن الجوار في استثمار هكذا حقول ..

الواقع ان التوقيع على هذا الاستثمار اثار جدلا بين المختصين الاقتصاديين وعموم المواطنين ليس بشان استغلال هذه الحقول واهمية المباشرة في العمل واللحاق بمن انتج منها وصون المصالح الوطنية بل هناك اجماع على ان التأخير غير مبرر باي شكل من الاشكال الجدل تركز على شروط هذه الاتفاقات وما هي النسب التي تستحوذ عليها الشركات الصينية والاماراتية وبعض الاشكالات القانونية والدستورية المتعلقة بها وما الى ذلك من معارضة للقرار .

اولى الملاحظات وابرزها ان الاتفاق لم ينشر ولم تقدم عنه معطيات كافية كي يتمكن المقيمون له من الحكم عليه بصورة موضوعية لاسيما ان تجربة جولات التراخيص السابقة اعترتها نواقص وثغرات الحقت ضررا بالاقتصاد الوطني والبيئة المحلية وهي لم تحظ بمناقشات ضرورية وافية كان يمكن ان تحسن من مقتضيات ابرامها .

تؤكد وزارة النفط انها استطاعت تقوية ودعم الجوانب التعاقدية والقانونية التي تصب في مصلحة الجانب الوطني بالدرجة الأساس، فضلاً عن تبني نظام مالي يضمن حماية عائدات الجانب العراقي من المخاطر الاقتصادية من خلال اعتماد مبدأ الربح كنسبة وليس كرقم ثابت كما هو كائن في جولات التراخيص الاربعة السابقة .

الاهم ان الرقع الحدودية بشكل عام تقع في جغرافية اجتماعية متخلفة وفقيرة سواء التي يكون جزءاً منها عابراً للحدود او الحقول العراقية الصرفة بغية الاستثمار الأمثل للموارد النفطية والغازية في تلك المناطق وتحقيق اقصى استفادة منها فان تحسين الوضع المعاشي من خلال تشغيل اليد العاملة وتحسين البنى التحتية وتنميتها في تلك المناطق وتقليص اعداد الفقراء عموما وهذا هدف ينبغي التمسك به ومتابعته مع الشركات المستثمرة .

ان زيادة الانتاج من النفط والغاز وبكلف ادارية اقل ستسهم في زيادة الايرادات المالية للعراق وتلبية الاستهلاك المحلي وزيادة التصدير الى الخارج الى جانب ان نجاح هذا الاستثمار سيغري شركات اخرى على التفكير بالغاز الحر في عكاز والمنصورية الضروري لتطوير الاقتصاد وزيادة نموه اذا ما تعزز الاستقرار السياسي .

ومن هنا ضرورة ان يتزامن مع العمل تدريب واعداد الكوادر في مختلف المجالات التي تتطلبها الصناعة النفطية في الرقع المستثمرة واهمية ان يكون العاملين من ابناء هذه المناطق وتحسين مستلزمات الحياة فيها .

مرة اخرى نقول ان الشفافية واثارة اوسع نقاش بشان ابرام العقود والحكومة بصدد التعاقد على الجولة السادسة مسالة في غاية الاهمية للوصل الى افضل اتفاق يعظم الموارد الوطنية ويحفظ المصلحة العليا للبلد .

مجالس المحافظات حاجة ملحة ام حلقة زائدة ؟

خالد السلامي

يزداد الحديث هذه الأيام عن تعديلات لقانون مجالس المحافظات وعن نية الحكومة برئاساتها الثلاث لإعادة تلك المجالس الى الوجود بحجة انها حلقة دستورية يجب الالتزام بها بعد ان تم تجميدها لأكثر من سنتين ارتحنا خلالها مما يدور في اروقتها من منافسات ومناكفات وخصوصا محافظات وسط البلاد التي غالبا ما تشهد تنافسا قويا بين الاحزاب للبقاء على رأس الهرم فيها والتحكم بمواردها والسيطرة عليها.

وهناك محاولات حثيثة للعودة إلى نظام الدائرة الانتخابية الواحدة والتي بالتأكيد ستؤدي الى ترسيخ سلطة الاحزاب التقليدية المهيمنة على مقاليد الأمور من ٢٠٠٣ الى اليوم ومن الطبيعي أن تسعى هذه الاحزاب والكتل الى تبويب كل القوانين وتسخيرها لما يخدم غايتها في البقاء في السلطة ومغرياتها ومكاسبها على حساب اي أحزاب او شخصيات أخرى تسعى هي الأخرى لتجربة حظها في حقل تجارب السياسة في العراق وليس بعيدا عنا ما كان يدور في تلك المجالس من معارك صاخبة ومنع جلسات ومنع استجوابات وما الى ذلك من مشاكل لا تعد ولا تحصى مما أدى إلى انشغال اعضائها بمنافساتهم على حساب المصلحة العامة مع استمرارهم بالتمتع بكافة رواتبهم وامتيازاتهم دون الالتفات للشعب ومعاناته ومشاكله واذا عادت فستعود نفس تلك المشاكل وربما اكثر واكبر مما سبق بسبب تلك المنافسات السياسية السلطوية للكتل والاحزاب المتنفذة حيث لاتزال الديمقراطية في العراق فتية وان احزابها لا تزال دون الوعي السياسي الكامل الذي يجعلها تتقبل الخسارة برحابة صدر رغم مرور عقدين من الزمن على تلك الديمقراطية الفتية كما يَحلُ لاصحابها ان يسموها وستتجدد فرص هدر المال اضافة الى المزيد من الرواتب والامتيازات دون فعل يخدم الناس على ارض الواقع .

ومن مفارقات هذه الديمقراطية الفتية التي لا تزال في طور النمو البطيء رغم مرور عقدين من الزمن على انطلاقتها ان تمنح حق تشكيل الاحزاب لمن هم في عمر المراهقة اي خمسة وعشرون سنة ثم تمنعهم من الترشيح لعضوياتها فكيف له ان يتمكن من تشكيل حزب ولا يتمكن من تمثيل مجتمعه مع اني اساسا ضد السماح لتشكيل الاحزاب بهذه الأعمار ولا السماح بترشح اصحابها الى عضوية المجالس النيابية والمحلية بسبب عدم اكتمال بنيتهم الفكرية والنفسية التي تتيح لهم اتخاذ القرار دون التأثر بالضغوطات والميول الحزبية والعشائرية والعائلية حيث تؤكد كل الشرائع السماوية والوضعية على أن اكتمال الشخصية والعقول واتزانها يكون عند بلوغ سن الاربعين سنة كما نصت عليه الاية ١٥ من سورة الاحقاف والتي تقول بسم الله الرحمن الرحيم (وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ).

علما ان المحافظات سارت بطريقة افضل من الفترة التي كانت تلك المجالس موجودة فيها على الاقل من حيث التنافس السياسي والحزبي والفئوي الذي كان سائدا خلال وجودها .

وان كان لابد من إعادتها وإجراء انتخاباتها فإن نظام الدائرة الواحدة ونسب سانت ليغو هو اسوا قرار يتخذه سياسيوا البلد لأنه لن يراعي مصلحة البلد ولا مصلحة أبناءه وإنما هي مصممة لخدمة الاحزاب والكتل الكبيرة وان الافضل هو اعتماد نظام الدوائر المتعددة لضمان تمثيل كل مناطق المحافظة المعنية على أن تؤخذ أعلى الاصوات لتمثيل الناس والمناطق بدون نسب سانت ليغو اللعينة ومشاكلها ومن يكون واثقا من موقفه وبرامجه وثقة الناس به فسيحقق أعلى الاصوات بكل تأكيد دون الحاجة للجوء إلى الشحن الطائفي والعرقي والحزبي والعشائري وبهذا نضمن تمثيل معقول لجميع اهالي ومناطق المحافظة في هذه الحلقة الزائدة اصلا من حلقات الديمقراطية الفتية التي تصر على بقائها في عمر المراهقة الى ابد الابدين .

حكاية سانت ليغو العجيبة

علي حسين

بعد ما يقارب العشرين عاماً على الإطاحة بتمثال صدام حسين في ساحة الفردوس، ايقن العراقيون أن ما جرى ويجري خلال السنوات الماضية كان تجربة عملية على حرق كل أثر للتغيير، ففي كل عام تبدو صورة الصراع المصلحي على المناصب والمغانم بالغة الدلالة والإيجاز .

بعد عشرين عاماً ارتوت فيها أرض العراق بالدم والتضحيات ، عاش الناس سنين من المعاناة والخوف والقلق على مستقبل البلاد.. عاشوا وسط رياح عاتية لم تتوقف عن القتل واللصوصية والانتهازية.. فيما الناس تتكبد كل يوم مشقة البحث عن الاستقرار والعيش المحترم.. في كل عام يمضي سيناريو صناعة الأزمات في طريقه، من أزمة إلى أخرى.. في كل عام يجد العراقيون أن ما زرعوه من أصوات في الانتخابات وتضحيات في سبيل استقرار هذا البلد قد قطف ثماره سياسيون بقوة الطائفية والمحسوبية والانتهازية.

اليوم ونحن على موعد مع لعبة جديدة اسمها العودة إلى قانون «سانت ليغو» الانتخابي، ولهذا مطلوب من جميع العراقيين أن يرفعوا شعار لا، مرة ومرتين وثلاثاً وعشراً، لكل الذين يصرون على اعادة عقارب الزمن الى .

سنقول لا.. لكي لا يبقى حزب «المنتفعين» يتصدر المشهد السياسي، فيخطف مستقبل البلاد نحو المجهول.

علينا أن نقولها «لا» واضحة للبرلمان، لأن مصائر الناس لا يمكن أن تترك لإرادة أفراد يحكمونها ويتحكمون فيها، وهذا هو الفارق بين شعوب تصنع التقدم، وشعوب عاجزة حتى عن البقاء حيث هي.

سنقول لا لسياسيين ومسؤولين يصرخون في الفضائيات» لأن الناس تطالب بالإصلاح ومحاسبة الفاسدين، وإقصاء كل رموز الفساد، فالعراق لن يصاب بزلزال لو غادر عن حياتنا كل سياسيي الصدفة وأعوانهم .

علينا أن نقول لا لكل مرشح فاسد وكذاب، يريد أن يبيع للناس الآخرة ليحصل هو على الدنيا ومتعها.. علينا أن نقول لا لكل مسؤول وسياسي يوهم الناس بأنه مبعوث العناية الإلهية لنشر الفضيلة والأخلاق.

علينا جميعا أن نقول..لا.. لكل الذين يريدون الاستخفاف بإرادة الناس حين يطلبون منهم أن يظلوا ساكتين صامتين راضين داعمين لمهرجان الشعوذة السياسية المنصوب تحت قبة البرلمان تحت شعارات مضحكة من عينة «دعم العملية السياسية» أو «المطالبة بتعزيز الشراكة الوطنية».

علينا أن ندرك أن الحرية حلم العراقيين جميعا ، وأن الديمقراطية حق لكل مواطن وليس هبة تمنحها الاحزاب ، وعلينا أن نقرأ درس الشعوب التي تعيش ديمقراطية حقيقية .

علينا جميعاً أن نقول لا بصوت واضح من أجل أن يبتعد كل أمراء الخراب ، ومشعلي الازمات .

أيها العراقيون؛ ارفعوا شعار انتخابات بلا « سانت ليغو » ، ونادوا بصوت واحد بحقكم في حياة كريمة، لامكان فيها لـ«شلاتيغ» البرلمان .

ديمقراطية محاصصة مصالح ؟

شاكر كريم عبد

غالبا ما تاتي حوارات الاحزاب والكتل السياسية العراقية متضاربة في كل شان يتحاورون من اجله لان كل منهم متمسك بمصالحه لايريد التنازل عنها، فتاتي اجتماعاتهم وحواراتهم عديمة الجدوى ولاتؤدي الى نتيجة مثمرة. والسبب هو عدم اصغاء احدهم للاخر ، ولم يستمع احد منهم لصوت الشعب فيحاول ان يضع مصلحة العراق فوق مصالحه الشخصية والحزبية مع انهم يزعمون انهم اتوا من اجل خدمة الشعب ورفاهيته، فعجزوا ان يقدموا له حكومة ومجلس نواب ترعيان مصالحه. وان الحكومات المتعاقبة ومجالس النواب جميع هؤلاء يتشدقون بالديمقراطية وصدعوا رؤوسنا بالحديث عن الديمقراطية، في حين الديمقراطية تقتضي الامتثال لصوت الشعب ومصالحه، ويتحدثون عن الانتخابات وتعديل قانونها في كل دورة انتخابية وفقا لمصالحهم ومصالح احزابهم ولايؤمنون بنتائجها، يتحثون عن الشفافية في بلد احتل بافضالهم المرتبة الاولى بالفساد عالميا، ويتحدثون عن حقوق الانسان وهناك انتهاكات مستمرة لها. عشرون عاما عجافا، وثمان حكومات تدعي انتهاج طريق الديمقراطية في الحكم، كانت نتيجتها اكثر من مليون ونصف من الضحايا، واربعة ملايين طفل يتيم، ومليون ارملة ، واربعون بالمئة من الشعب يعيشون تحت خط الفقر في بلد هو الاغنى في العالم ،وفوق هذا وذاك لا يستطيعون الاتفاق على قانون انتخابات يرضي الشعب ويعبر عن طموحاته. مما يعطي الدليل الواضح على ان المصالح الشخصية والحزبية هي التي تحكم عقول هؤلاء، وتكذب كل الشعارات التي حملوها للشعب العراقي المسكين ، الذي بات يؤمن انه يعيش عصر ديمقراطية مسلفنه لاتعبرعن طموحاته . كما أنها ليست من الديموقراطية سرقة مناقصات بالمليارات في صفقات مشاريع حكومية فاشلة، أو أن يكون الاستيلاء على المال العام حلالا على البعض والبعض الآخر رازح في غياهب السجن .

نعم، الديمقراطية وحدها لا تجدي نفعا إن لم يرافقها عدل اجتماعي، وتوزيع منصف للثروات الوطنية، ومنح جميع المواطنين فرص متكافئة، والديمقراطية ليست وسيلة لإحصاء السكان، واجراء انتخابات تلو الاخرى ،وهي لا تكتمل بالجانب السياسي وحده، وإنما يجب أن تصل إلى جميع ميادين الحياة. والديمقراطية تنتحر، أجلا أو عاجلا، إذا ظلت معدلات الفساد على حالها والشعب يتضور جوعا والامراض تفتك به من كل جانب؟.

عشرات الآلاف يتظاهرون من أجل السلام في برلين

رشيد غويلب

على الرغم من البرد القارس، تدفق، السبت الفائت، عشرات الآلاف إلى بوابة براندنبورغ وسط العاصمة الألمانية برلين لدعم الانتفاضة من أجل السلام.

لقد كانت التظاهرة نجاحا وانتصارا لقضية السلام، على الرغم من تباين مواقف قوى اليسار من الحرب التي دخلت عامها الثاني. لقد تباينت المعطيات بشأن عدد المشاركين، فالشرطة تحدثت عن ١٣ ألف مشارك، فيما قالت مصادر يسارية ان المشاركين أكثر من ٣٥ ألف، وأكد منظمو التظاهرة ان ٥٠ ألف شاركوا في المطالبة بوقف الحرب ومفاوضات سلام دائم.

ممثلو الحكومة الألمانية هاجموا التظاهرة بشدة، معتبرين إياها دعوة للرئيس الروسي بوتين لغزو بلدان أخرى، وان المطالبة بالسلام تضليل سياسي للناس.

٥٠ ألفا من اجل وقف النار والتفاوض ، وأكدت صحيفة برلينر تساتنغ واسعة الانتشار، اعتمادا على مصادر موثوقة بالنسبة للجريدة، ان شرطة برلين اكدت داخل اروقتها، صحة ما ذهب اليه المنظمون، بان المشاركين في التظاهرة كانوا ٥٠ الفا وليس ١٣ ألفا كما أعلن رسميا، مع الإشارة الى ان الشرطة التي سبقت يوم التظاهرة توقعت مشاركة ١٠ آلاف فقط.

وتحدث في التجمع الختامي الاقتصادي الأمريكي ومدير شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة جيفري ساكس بواسطة فيديو مسجل، والممثلة الألمانية المعروفة كورينا كيرشوف، وناشط السلام هانز بيتر والدريش، العميد المتقاعد إريك فاد، وعضوة كتلة اليسار في البرلمان الألماني سارا فاكنكنشت، والناشطة النسوية الألمانية المعروفة أليس شوارتسر، اللذان اطلقا بيان السلام، الذي شكل المناسبة لتنظيم التظاهرة، بعد ان وقع عليه ٦٨٠ الف مواطن، بينهم شخصية قيادية من حزب البديل من اجل المانيا اليميني المتطرف. الامر الذي أضاف خلافا جديدا داخل حزب اليسار، بشأن الدعوة لدعم التظاهرة، اذ امتنعت قيادة الحزب رسميا عن دعم التظاهرة، فيما شارك قياديون وأعضاء من الحزب فيها، ويأتي هذا الخلاف في سلسلة من التقاطعات بين الرئيسة السابقة لكتلة اليسار فاكنكنشت المثيرة للجدل، وأكثرية قيادة الحزب. لقد أشار العديد من شخصيات اليسار الماركسي الى خطأ قرار قيادة حزب اليسار، المستندة على مشاركة اليمين المتطرف في التظاهرة.

التجمع الختامي كان حاشدا، ورفعت أمام المسرح الاعلام واللافتات المزينة بحمامة السلام، وكان الحضور يساريا لا لبس فيه.

واستمر الهتاف السلام يصنع بلا أسلحة. لقد ذكر المشهد والهتافات والاعلام بالفترة الذهبية لحركة السلام في المانيا في الثمانينيات. وجاءت الغالبية العظمى من المشاركين بدون أعلام وملصقات، وهو مؤشر على نجاح تعبئة واسعة نسبيًا في ظل التباين القائم. ان ظهور اعلام وشعارات حزب اليسار، أكد ان العديد من أعضاء الحزب، شاركوا، على الرغم من الموقف السلبي لقيادة الحزب من التظاهرة.

لقد فشل اليمين المتطرف الذي يحاول توظيف شعارات اليسار بمضامين عنصرية وبشعبوية صريحة، فشل في وضع بصمته على التظاهرة. ولم يغير من هذه الحقيقة اعلان حزب البديل من اجل المانيا قبيل نهاية التظاهرة مشاركة أحد قياديه رافعا رمز حمامة السلام، ونشر صورة له يرفع فيها لافتة، ويرتدي قبعة رمادية.

حدث صدام محدود مع مجموعة يمينية متطرفة، عندها دعا مديرا التظاهرة النائبة اليسارية سيفيم داغلين وفيلي فان اون الشرطة الى طرد النازيين الجدد، لكن الشرطة وجدت لا ضرورة للطرد. بعد ذلك صنع المتظاهرون جدارا امام هذه الشلة، رافعين لافتات كتب عليها لا للحرب، لا للفاشية ثانية ولا يمكن تحقيق سلام مع حزب البديل من أجل ألمانيا وشركاه، ولا لتصعيد التسلح والنزعة العسكرية.

كتب كريستينا بوخهولتس عضوة قيادة حزب اليسار واورليكا ايفلر ويان رشتر المتحدثان باسم مجموعة العمل النقابي في الحزب، تقييما اوليا أشاروا فيه الى ضرورة مشاركة اليسار في التظاهرة، وعدم ترك الشارع لليمين المتطرف، لان مشروع التظاهرة هو اتفاق على نقاط محددة، وليس جبهة متعارضة. لقد أكد المناهضون للفاشية حضورهم الطاغي في التظاهرة، التي كشفت أهمية حركة السلام. وان اشتراك بعض اليمينيين المتطرفين، ووجود افراد في الحركة يميلون الى التعاون معهم، تحت شعار الغاية تبرر الوسيلة، لم يؤثر على جوهر وطبيعة التظاهرة باعتبارها تظاهرة للسلام.

يذكر ان عطلة نهاية الأسبوع شهدت تظاهرات ضد الحرب في العديد من البلدان الأوربية منها إيطاليا وبريطانيا.

نداء تضامني من المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان مع ضحايا الزلزال المدمر في تركيا وسوريا

في فجر يوم الاثنين السادس من شهر شباط ضرب زلزال مدمر بشدة . درجة بمقياس ريختر وبعمق كيلومتر منطقة غازي عنتاب في تركيا، وامتدت آثاره الكارثية إلى شمال سوريا ومناطق أخرى، مخلفة حوالي أكثر من ٢٢ ألف قتيل في كلا البلدين، وهذا الأرقام آيلة إلى الارتفاع بسبب وجود اعداد كبيرة ما زالوا تحت الأنقاض.

سارعت بعض الدول مشكورة لتقديم المساعدات الضرورية من مواد غذائية وطبية ومساعدات مالية وفرق وأدوات البحث للبلدين، لكن حجم الكارثة والخسائر الكبيرة توجب المنظمات الدولية والإنسانية والخيرية الإسراع بتقديم المساعدات الضرورية للتخفيف عن الضحايا وعوائلهم المنكوبة، ومنهم حكومتنا والمنظمات الإنسانية العراقية وفاة لاحتضان الجارتين سوريا وتركيا لألاف العوائل العراقية المهاجرة والمهجرة في السابق وحالياً.

أننا في المنتدى العراقي لحقوق الإنسان نعزي عوائل ضحايا الزلزال ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى. كما نطالب الحكومتين التركية والسورية بتقديم المساعدات للضحايا واتخاذ إجراءات سريعة لتأمين مأوى للعوائل المنكوبة، بدون تمييز أو تفرقة على أي أساس عرقي أو سياسي أو طائفي أو جغرافي.

المنتدى العراقي
لمنظمات حقوق الانسان
العاشر من شباط ٢٠٢٣

بذور الطائفية السّامة أين تنمو ؟؟

جواد كاظم غلوم

لطائفية عُلّة ترافق غير الأسوياء وصانعي النزاعات ومبتكري العداوات والضغائن لخلق البلبلة وشقّ صفّ المواطنة من اجل الترسيخ لحروب أهلية بين ابناء الوطن الواحد وجعلهم متنافرين ومتكارهين لبعضهم البعض مما يخلق تمايزا عرقيا ودينيا ومذهبيا تؤدي الى سفك الدماء البريئة ؛ وكل من يعتنق الطائفية ويشيعها سواء رجال سياسة ام دين ام زعماء كتل يتحملون أوزار تلك النزاعات .

ولنا أن نتساءل : كيف للمرء ان يدعي ارتقاءه على «الطائفية» وهو لا يكل ولا يمل عن توصيف الاخر بها !؟ انه مايسمى بالمنطق»اجتماع الاضداد» »

اعتقد ان افضل الطرق لمحاربة الطائفية هو رفضها سلوكيا والعزوف عن استخدامها كأتهام او توصيف للاخرين.

فالطائفية كما نراها هي منطق اختزالي اتهامي لكنه قيمة تافهة تهيمن وتتفشى شأنها شأن الهواء المنضب الفاسد الفاعل والمؤثر في ظواهره على انه ديني المنشأ ولكن في بواطنه سياسي اقتصادي يقوم على لعنة الاتهام ، فاتهام طائفة لأخرى ارتكازا على ادعاء احتكار الحقيقة المطلقة وحجبها زورا عن الطائفة الأخرى .

فهذا الوحش الضاري المفترس القاتل المخرب لبنى الوطن يتغذى بالتشرنق وبالوعورة الدينية حيث العقلية الباحثة زورا عن انه تمايز يُنتزع زورا وبهتانا على حساب إحقاق الحق وفرض الهيمنة والوصاية وانه الاصلح والاعدل بينما الطرف الاخر مضل وعدواني وبعيد عن الصراط المستقيم ويجب محاربته وحتى فناءه اذا اقتضى الامر .

الطائفية هذه اللعنة المركبة غالبا ما يُهندس لها في المعامل الخارجية فتُخلق عبر آليات لعقليات اقتصادية وسياسية غارقة بالأدلجة المغرضة التي تروم السيطرة على الوطن وثرواته وكل مافيه من قبل فئة صالحة حصرا كما يدّعون .

فكرة الطائفية المنعوتة بالهمجية والمذمومة المقيتة المعتدية المضادة للإنسانية والإنسان لا يمكن إثارتها في البلد القوي القادر المتوازن القادر على تطوير استراتيجياته الإقتصادية والسياسية والثقافية والقادر على الدفاع عن الصالح العام وتقديمه على الصالح الخاص ؛ وبمعنى آخر أي لا وجود للطائفية مع إحقاق الحق وفرض العدالة حيث لا يوجد ظالم ومظلوم ومهيمن ميسور ولا مظلوم فقير غاضب أي لا يمكن للطائفية أن تتغذى وتنمو إلا في البلدان الفاقدة للرؤى التصالحية القاصرة على تطوير استراتيجياتها بما يتوافق مع مصالح كافة الأطياف وإقامة التوازن في توزيع الثروات هذا يعني بأنه لا يمكن محوها ما لم يتم السعي حثيثا وجادا بإزالة الأسباب المؤدية إليها .

إنها توجيه للإرادة الإنسانية باتجاه مغاير للحضارة والتقدم والازدهار لأنها العدو الذي يقسم كي يسود ولأنها الطاعن بأخلاقيات العدل الإنساني .

إذاً ما هي أهم الأسباب الرادعة والزاجرة لها ؟؟ بل ما هي السبل القادرة على إطفاء جذوتها

وهنا تتعدد وجهات النظر بحيث يبقى السؤال هل يمكن تفعيل الإرادة السياسية لطاقاتها القصوى من اجل سنّ قوانين المحاسبة لكل من يتخذها ديدنا وصك الدساتير القادرة على وضع الحد الفاصل لسياسات التخوين ، وهل يمكن أختيار لجان على مستوى دولي من أناس عرفوا بالنزاهة والإنسانية للقضاء على هذا الشر المطلق حيث لا يجوز احتكار الوطنية لفئة دون أخرى فالوطن ليس من حق طائفة ولا طيف دون آخر بتاتاً .

- إذاً فالطائفية تنمو في خرائب الظلم واللاعدالة .

- الطائفي هو الذي يتبع أحزابًا طائفية، ويتواطأ مع جرائمهم ومذابحهم وولائهم . وكل طائفي هو عميل دون أن يدري .

- الطائفية مثل ظاهرة الانحراف تماما فالكل ينتقدها علنا لكن الكثير يمارسونها خفيةً .. هكذا أراها وأقولها بلا استحياء .

توازننا الاقتصادي .. أفقاً ومشهداً

ثامر الهيمص

بصراحة جلية يصعب تجاهلها، هو اننا كبلد نعاني من اللاتوازن في الملف الاقتصادي - على الاقل داخليا- فيما يتعلق بمشكلة الموازنة، التي هي رمز للاتوازن، والخلفية الاساس هو اقتصادنا الريعي الذي لا زال يمضي بساق وحيدة عمليا في المشهد والافق المنظور.

ولكن لا يعني كل هذا انغلاق الافق القريب والبعيد ما دمنا نحاول الاستفادة من دروس الحربين الخليجيتين وثالثة الاثافي الاحتلال والمقرون بالمحاصصة عمليا يلوح في افقنا وبالتحديد اعتبارا من مونديال البصرة بخلفيته وثقافته التشرينية. اذ نحن اجمالا في الخطوة الاولى الاصح كونها الاكثر عقلانية وشعبية لنضع عن وعي حجر الاساس بوعي وطني ناجما عن تجربة مريرة بوطنية مستهدفة دوليا واقليميا وهذا مصداقها حيث تتناغم مع عقلانية الاقتصاد الذي ترسم له السياسات الناجحة.

ان القانون الاقتصادي كان ساريا في روما القديمة او امبراطورية الانكا بنفس درجة صلاحه اليوم. ليست هناك (ظروف خاصة) لثقافة او دين او سياسات يمكن ان تلتف حول هذا القانون. وكل قائد وحكومة تصاب على ما يبدو بغرور السلطة حيث ان التاريخ الاقتصادي لديه سجل طويل من السياسات الحكومية التي فشلت كونها وضعت على نحو يتجاهل قوانين الاقتصاد. (تومباتلر –باودون / الاقتصاد / خلاصة اعظم الكتب / ص ٢١١/ ٢٠٢٠).

فالدفعة القوية الاولى تبدأ من البنية التحتية التي لا يجد القطاع الخاص لوحده جدوى اقتصادية مباشرة او غير مباشره في المجازفة باقامتها حتى لو تخدم مشروعه مستقبلا الا اللهم عبر تحالف وتضامن الكارتلات على الصعيد الوطني وهذا غير موجود في الاقتصادات الناشئة. وهذا ما ادركته قيادة ثورة ١٤/تموز ١٩٥٨ لتولي اشاعة النمو المتوازن بدأ دور الدولة في تعظيم البنية التحتية الكلية كونها المقدمة الاساسية لتحريك النشاط الانتاجي الصناعي المؤسس لتنويع الاقتصاد. فالنمو في البنية التحتية بمقدار ١٪ سنويا يؤدي الى نمو بمقدار و يؤدي الى نمو في الناتج الاجمالي بمقدار واحد ونصف في المئة سنويا. وهنا تصبح المشاريع رابحة جميعا ليس بمعنى الربح الفردي وانما الربح الاجتماعي بسبب اثر العامل الخارجي الموجب في رفع كفاية الانتاج الذي هنا يولده الاستثمار في البنية التحتية او ما يسمى براس المال الاجتماعي العلوي.(د. مظهر محمد صالح / مجلة الثقافة الجديده عدد/ تموز ٢٠٢٢ ص ٧٢).

يعزى غالبا عدم التوازن في اتخاذ القرارات الصائبة كنتيجة مباشرة لعدم الاستقرار وهذه طبيعة الامور وتعتمد على المتصدي ومدى شرعيته السياسية والاجتماعية لتصنع ارادة معبرة عن اغلبية وهذا يعني مباشرة ايضا هو وجود الفقر مع التفاوت الصارخ طبقيا والذي ندفع ثمنه بشكل حاد كنتيجة لفساد استشرى كما اعلنت عنه سرقة القرن الاخيرة. فقد رأى الرئيس الصيني (بعد تجربة حادة في ظل نظام اشتراكي) بأنه على قناعة تامة بأن بناء المجتمع المتناغم لا يمكن ان يتم مع وجود الفقر في الصين. اذ من المستحيل ان يتوقع المرء ان يسود الانسجام والاستقرار والتناغم في مجتمع تفصل فئاته هوة سحيقة من الكراهية والضغائن التي تتطور الى احقاد طبقية.(محمد خير الوادي / تجارب الصين من التطرف الى الاعتدال /ص/ ١٧١/ ٢٠٠٨).

اما ما يتعلق بالبلدن النامية او ذات الاقتصادات المتخلفة اجمالا فقد كان عدم الاستقرار يغلي تحت مطرقة الاستبداد كعامل تسكين للصراع الاجتماعي لينفلت بعد تدخل غير محسوب من قبل الطغمة كما لمسناه بعد ٢٠٠٣ نظرا لغياب التناغم الاجتماعي من خلال التوازن الاقتصادي بهوية العدالة فما الذي يمنع من التناغم والتوازن الاقتصادي بكل الاحوال لا تضمن التوازن الجهات الدولية او الاقليمية والتناغم الاجتماعي انما يضمنها البنية التحتية كحجر اساس لا غيره بعد ٢٠٠٣ كوننا لا نزال نزحف بتراوح خجول بين الفصلين السابع والسادس من عقوبات مجلس الامن الدولي ليصبح صندوق النقد الدولي جهازا تنفيذيا لهذه العقوبات وهذا شأن

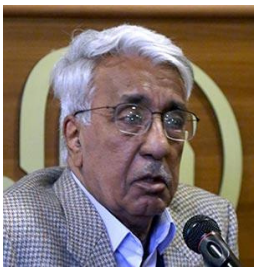

جميع المدينين الذين اقترضوا منه لاي سبب وهذه شروطة كبنك لضمان السداد.

ان النهج الذي يتبناه صندوق النقد الدولي على صعيد الاستدانة الخارجية، هو اجبار البلدان المدينة على التخلي عن الدعم المالي للسلع الاساسية كالخبز والرز والذرة والشاي والسكر والزيت ومشتقات الطاقة، وغير ذلك من السلع التي تشكل القوت اليومي. ويلزمها بتخفيض عملتها النقدية مقابل العملات الاجنبية كي تصبح المواد الخام والسلع الاخرى المصدرة الى الخارج باقل ثمن. كما يلزم البلدان المدينة بتقليص الانفاق على القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والاسكان والضمان الاجتماعي، ويطالبها بزيادة الضرائب على الخدمات اليومية كالماء والكهرباء والنقل والاتصالات وما شابهها. كما يؤكد د. عودت ناجي الحمداني في بحثه (صندوق النقد الدولي ودوره في تعميق ازمة الديون الخارجية للبلدان النامية - خصوصية ديون العراق / ص٢٠١٤/٨٣).

الم يكن هذا الدور معززا للفقر والتفاوت والصراع وعدم الاستقرار؟ لاشك ان هذا هو ايضا جالبا للاقتصاد الموازي، على حساب الاقتصاد الحقيقي بزراعته وصناعته وخدماته. فينشئ مباشرة التهريب وغسيل الاموال وصولا الى تجارة البشر واعضائهم بواسطة عصابات الجريمة المنظمة وكذلك المخدرات، كتعويض ومحاولة لتلافي الفقر المدقع والمطلق المتفاقم في السياسات المطلوبة من صندوق الدولي، لتصبح تلك السياسات باقتصادها الموازي وسيلة لخرق سيادة الدولة من خلال ادوات ومرجعيات اعمدة الاقتصاد الموازي من خلال الفساد الذي يغطي نشاط هذا القطاع غير الشرعي والقانوني،

كما جسدته عمليات تهريب النفط. بذلك تظهر من خلال نفوذ الاقتصاد الموازي مراكز قوى ليتمأسس الصراع بين الاقتصاد الحقيقي وغير الحقيقي، لضمان جهات ترغب في الهيمنة سواء كانت اقليمية او دولية،بادوات متطرفة طائفيا وعنصريا.

فالصراعات التدميرية الطائفية والعنصرية المشحونة بالحقد والكراهية العنيفة التي يجري تغذيتها وتبنيها وفرضها من الخارج وتخدم في نفس الوقت مصالح محلية وداخلية. (د. خالد المعيني / الطبقة القائدة/ص٢٣٩ / ٢٠١٧).

تبدو ومن خلال ما تقدم صعوبة الامر على اي متصد اقتصاديا كان او سياسيا ولكن ليس مستحيلا سيما خطورة الامر، ونحن امام تحولات دراماتيكية دولية واقليمية لا ترحم حسب تجربة لعشرين من السنين خلت حيث فعلا التجربة اكبر برهان ولكي لا تتكرر اللدغة.

ولذلك تكون الحلول والمواجهة مستندة اولا على البنية التحتية لخلق توازن او مرجعية ترتكز عليها الشرائح التي وعت وطنيا بعد تشرين وموندیال البصرة بروح عراقية اولا واخيرا فاما الرجوع لاقتصاد الدولة بالتدخل من خلال التصنيع كقاطرة وتوفير الادوية وعناصر البطاقة التموينية ويعلن عن يف رفع سعر الدينار بنسبة ١٠٪ وتدفع الضرائب بالافصاح بتحويل النقود او شراء البيت اوحتى المعمل وفرض الضرائب على الانتاج ورب تساؤل يطرح من ان ادوات الادارة لوثها الفساد كما معلوم وهذا يحتاج الى موقف مسيس لصالح التنمية اجمالا. او سحب الرصيد من نيويورك وهذا صعب سياسيا سيما والاحتدام في الشرق الاوسط بات اكثر سخونه.

بكل الاحوال الخطوات نحو الكهرباء كبنية تحتية لازالت مشجعة خصوصا من ناحية انتاج الغاز المهدور الذي نأمل ان يكون اولا بعيدا عن ارتباطات بالطاقة الكهربائية لكي لا يصبح هذا الربط بكل اشكاله ورقة ضغط على الاقل لحين وقوفنا على ارجلنا في الماء والكهرباء، لنباشر بعلاقات متكافئة متوازنة من خلال توازننا الاقتصادي لنفض غبار الريعية نهائيا لنطل عمليا على افق التنمية المستدامة شعارا ومصيرا بدون القلق على صندوق الاجيال.

إجراءات غير مقنعة !

محمد عبد الرحمن

الفساد في بلادنا وباعتراف الكل، مستشرٍ على نحو واسع في جميع وزارات ومؤسسات الدولة ودوائرها، في المركز والمحافظات. بل ومدت منظومة الفساد، للأسف، خيوطها الى المجتمع أيضا.

فهل الهيئات الرقابية والقضاء في مستوى هذا التحدي الكبير، هذه الآفة الخطرة على حاضر البلد ومستقبله؟ وهل تركيبة الحكومة المؤسسة وفقا لمنهج المحاصصة والتخادم الزبائني، تسمح بالتصدي الناجع لهذه الظاهرة المستفحلة، وهي التي تتحرك ضمن مساحات محدودة ومؤطرة باتفاقات سياسية، تراعي مصالح الكتل التي شكلتها وساندتها.

لا يكاد يمر يوم الا وتكشف لنا هيئة النزاهة عن مبالغ ضخمة من الأموال العامة التي سرقت او اختفت، كذلك عن قوائم بأسماء من جرى استقدامهم او احالتهم الى القضاء بتهم الفساد بأنواعه ومظاهر تجلياته.

المعطيات المعلنة من هيئة النزاهة وحدها تدلل على ان بلدنا لا يزال بعيدا ليس فقط عن استئصال هذه المرض القاتل، بل وحتى عن تحجيمه.

والإجراءات التي تعلنها الحكومة والتي تؤكد فيها تصميمها على مكافحة الفساد، وان لا هدنة مع الفاسدين، هي حتى اللحظة لا تقنع المواطن بان هناك توجها جادا لمكافحة الفساد، والتصدي لرموزه المعروفة والمكشوفة ولجميع الملفات المرتبطة به. فالمواطن عند توجهه لمتابعة اية معاملة مثلا في دوائر الدولة المختلفة، يتأكد له حالا بان لا معاملة تمر من دون مبلغ متفق عليه في تلك الدائرة. وهذا للأسف غدا واقعا معاشا، وهو ما لا تجهله دوائر الرقابة المعنية.

من الخطأ بالطبع القول ان الجميع في مؤسسات الدولة كأفراد فاسدون، لكن الحقيقة المرّة تؤكد بان الفساد غدا ظاهرة ومؤسسة اخطبوطية، تحرسها بنادق ورشاشات وربما اكثر!

ولا يستطيع المواطن الاطمئنان الى كون ما يجري يتمتع بالصدقية، وانه جاء لمعالجة الظاهرة كليا، فيما يعرف قبل غيره بان هناك ملفات فساد مسكوت عنها، وان اصحابها معروفون، وان هناك انتقائية في اختيار الملفات التي يخف وزنها.

ان قلق المواطن يكبر وشكوكه تزداد عندما يرى ويسمع ان إجراءات الحكومة في بعض الملفات لم تستكمل، وقد وصلت الى نقاط حرجة لا يسمح بالاقتراب منها. وامامنا سرقة القرن، وثراء نواب ووزراء ودرجات خاصة ومتنفذين وغيرهم، معروفين ويصولون ويجولون ولا تمتد يد القضاء اليهم ! بل ان تصريحات بعض من كانوا على صلة بهيئة النزاهة تؤشر كونها قد تنجز ما مطلوب منها وتحيله الى القضاء، حيث تبدا المساومات والضغوطات والتهديدات، واخيرا التوافقات عبر قانون العفو واسترداد ما يمكن استرداده من المال المنهوب والمسروق»؟

على ان ما يتم الإعلان عنه في مجال مكافحة الفساد يكاد ينحصر بنمط واحد منه، دون ان يلامس الأوجه الأخرى المتعددة من حالات الفساد الإداري والمالي، ومنها مثلا وضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب له، وما يسببه ذلك من هدر للمال العام، وضعف للأداء، وقلة في المنجز، وحالات فشل متوقعة، وغير ذلك.

ان اعلان النوايا وحده من جانب الحكومة لم يعد يكفي امام ظاهرة آخذة بالاستفحال، والامر بالتأكيد يحتاج الى مقاربات أخرى، مثل بناء مؤسسات قادرة حقا على الحاق الهزيمة بطاعون الفساد.

وأخيرا.. لا أمل في تحقيق شيء يذكر من دون وعي مجتمعي، رافض لظاهرة الفساد ورموزها.

ماذا بعد مرور 20 عاماً على اجتياح العراق ؟ !

محمد حسن الساعدي

بعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على اجتياح الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وإسقاط نظام صدام، والذي يُعد من أكثر الأنظمة الديكتاتورية فتكاً وهتكاً للحرمات وسفكاً لدماء شعبه، هناك إجماع على إن الحرب كانت خطأً فادحاً، وعلى الرغم من الإجماع والدعم الدولي،إلا إن عملية إسقاط النظام شابها الكثير من الأخطاء والمعوقات التي حالت دون بقاء النظام السياسي والدولة.

ما يعزز هذه القناعة هو حالة الفوضى التي سادت عملية إعادة بناء العملية السياسية في البلاد،وما شاب من عمليات الفساد الكبيرة التي رافقت عمليات الأعمار سواءً تلك التي كانت تحت رعاية الحاكم المدنيبول بريمر أو التي كانت سبباً في بقاء عمليات الفساد المنظمة التي رافقت تشكيل الحكومات المتعاقبة، وما رافقها من قوانين واجتهادات لبريمر،والتي كانت من أهم أسباب بقاء عمليات السرقة المنظمة وهب المال العام من كبار الساسة الذين تربعوا على قيادة العراق،حتى وصل الحال إلى إن أغلب البنوك الإقليمية والدولية تعمل بالأموال العراقية المهربة إليها.

في عام ٢٠٠٣ قدّر البنك الدولي الناتج المحلي للعراق بحوالي ٢١,٩ مليار دولار، في حين وصل الناتج المحلي في عام ٢٠٢١ ما يقرب من ٢٠٨ مليار دولار، وبذلك ارتفعت المقاييس للحياة في العراق وتنوعت،وعلى الرغم من الضربات التي وجهت للنظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، وما شابه من عمليات الفساد التي ضربت مؤسسات الدولة كافة،إلا إن هناك تحول ديمقراطي جيد وانتخابات تنافسية وليست كما يروج لها قبل عام ٢٠٠٣ والنتيجة تكون فيها محسومة .

الأمر الأكثر دهشة وعلى الرغم من قناعة واشنطن إن العراق أصبح تابعاً لطهران، ويعمل تحت رايتها وقراراتها،وخصوصاً بعد انسحاب القوت الأمريكية عام ٢٠١١ بأمر من الرئيس الأمريكيباراك أوباما، ولكن في نفس الوقت لم نرى أو نلمس هذا النفوذ في مراحل تشكيل أي حكومة، بل أن هناك دعماً ملموساً في أي حكومة تتشكل وموقفاً سياسياً رافضاً لأي أنقسامات في الداخل العراقي تتسبب في التدهور الأمني وعدم الاستقرار في الشارع الداخلي .

لقد أثبت السيد السوداني انه ليس يد إيران في العراق،وله موقفاً سياسياً وقرار مستقل من أي موقف إقليمي أو دولي، وينبغي للعراق أن يكون بلداً مستقلاً بعيداً من التدخلات التي تضر بمكوناته أكثر ما تقوي عنصر الثقة بينها، وعلى الرغم من ترشيحه من ق الإطار التنسيقي القريب من طهران، إلا انه يبدي حالة التوازن بين ما يخدم مصلحة العراق وشعبه ، وبين ما يكون سبباً في التهدئة في المنطقة عموماً من خلال رعاية العراق لطاولة الحوار بين الأطراف سواءً طهران ودول الخليج حاو طهران والولايات المتحدة .

حالة التوازن التي أعتمدها السيد السوداني في سياسته تجاه القضايا الخارجية أثمرت كثيراً في حالة الاستقرار السياسي في البلاد،على الرغم من ما ساد من فوضى قبيل تشكيل حكومته، إلا أنها تشكيل هذه الحكومة كان الأسرع منذ ٢٠٠٣ وخرجت هذه الحكومة بمخاض يسير جداً وبوقت قياسي، وان له موقفاً من بقاء القوات الأمريكية في البلاد، والذي ينبغي أن يكون للبرلمان الموقف الأساسي والرئيسي بعيداً عن أي ضغوط سياسية تمارس هنا أو هناك.

يبقى الخطر الأكبر والأبرز الذي يهدد الدولة العراقية هو الفساد المستشري الذي بدأ يضرب أركان الدولة المهمة ويصل إلى القيادات السياسية، والذي يعد احد الموروثات السلبية للتدخل الأمريكي في العراق،وساعد في تكوين طبقة من الملياديرية فيه،حيث تصل شهرياً ما بين مليار إلى ملياري دولار أموال من البنك الفيدرالي الأمريكي لدعمه في رواتب موظفيه، وتوفير رأس المال للمشاريع والاتفاقيات التجارية الخارجية، فتوفرت بيئة للفاسدين من سرقة المال والتلاعب به حتى وصل الحال إلى اختلاس مليارين ونصف المليار في صفقة وصفت بأنها الأقوى والأكثر فساداً في القرن الحالي.

يبقى شي مهم هي الخطوات التي تقوم بها حكومة السيد السوداني في أصلاح المنظومة السياسية والحكومية، وطرد الفاسدين،وإعادة الأموال المهربة إلى الخارج، وتقوية الاقتصاد، وغيرها من برنامج عمل تعهد به خلال فترة رئاسته للوزراء، ومدى قدرته على هذه التعهدات وسيبقى السؤال الأكثر جرأة في إمكانية حكومة السيد السوداني من الإطاحة بالرؤوس الكبيرة للفساد في وقت قياسي بعيداً عن الضغوط السياسية وأن الشعب العراقي ينتظر هذه الخطوات ليكمل طريقة وخلاصه معه.

بالصيف ضيعت اللبن وبالشته ضيعت الكهرباء

سامي الزبيدي

من المعروف ان الشعب العراقي كان يتنعم بالكهرباء ولله الحمد في فصل الشتاء خلال كل الحكومات السابقة وبالتأكيد تبدأ المعاناة الكبيرة لشعبنا من الكهرباء في فصل الصيف بسبب ساعات انقطاع التيار الكهربائي الطويلة مقابل ساعات التجهيز لكن في هذه السنة قد ضيعت حكومة السوداني الكهرباء ونحن في فصل الشتاء حيث أصبحت ساعات القطع للتيار الكهربائي ثلاثة ساعات قطع مقبل ثلاثة ساعات تجهيز للكهرباء الوطنية وفي بعض المحافظات تزداد ساعات القطع الى خمسة ساعات قطع مقابل ساعتين تجهيز بالكهرباء حتى أصبحت معاناتنا من انقطاع التيار الكهربائي هذه السنة في الشتاء بفصل حكومة الخدمات وبتنا نتحسر على شتاء الحكومات السابقة حيث استقرار التيار الكهربائي وقلة ساعات القطع (فبالصيف ضيعنا اللبن وبالشته ضيعنا الكهرباء) والسؤال المهم هنا كيف سيصبح حال العراقيين في فصل الصيف في ظل حكومة الخدمات؟ وكم ستصبح ساعات القطع للكهرباء الوطنية مقابل ساعات التجهيز يا حكومة الخدمات ويا وزارة الكهرباء ؟ لقد ابرمت كل الحكومات السابقة عقودا عديدة مع شركات سيمنس الالمانية وجنرال الكترك الأمريكية وغيرها بدءاً من حكومتي المالكي ومن ثم حكومة العبادي وحكومة عادل عبد المهدي ثم حكومة ألكاظمي ولم تتحسن الكهرباء الى ايامنا هذه وهناك احتمالين تخص هذه العقود اما ان الحكومات السابقة كانت تكذب على الشعب واما ان تلك العقود وهمية وقد سرقت أموالها وأنا أرجح الاحتمالين وأخيراً فقد وقعت حكومة السوداني عقوداً جديدة مع شركتي سيمنس الألمانية وجنرال الكترك الأمريكية فهل ستصدق معنا حكومة السوداني وتبدا شركة سيمنس الالمانية ببناء محطات كهرباء كما فعلت في مصر حيث أنشأت هذه الشركة عدة محاطات للكهرباء في مصر وفي فترة قياسية ومصر اليوم تصدر الكهرباء بفضل هذه المحطات؟ وهل ستقوم شركة جنرال الكترك الامريكية ببناء محطات للكهرباء في العراق والاطار التنسيقي كان قد اتهم الامريكان بانهم وراء أزمة الكهرباء الله اعلم ؟ان ازمة الكهرباء لن تنتهي في العراق الا بارادة وطنية عراقية خالصة تعمل من اجل مصالح الشعب لا من اجل مصالح دول الجوار وتنهي عملية استيراد الغاز والكهرباء من ايران مقابل أكثر من خمسة مليارا دولار سنوياً وتبني محاطات كهرباء وتعمل على حل جزء من الأزمة آنياً ومحطات أخرى تحل المشكلة في المستقبل وقبل ذلك تقوم باستثمار الغاز المصاحب للنفط والغاز الكامن في الحقول العراقية لاستخدامه لتشغيل محطات الكهرباء بدلا من استيراده بالعملة الصعبة من إيران حيث أصرت كل الحكومات السابقة على عدم استغلال الغاز العراقي سواء المصاحب للنفط أو المكتشف في الحقول وبدلاً من صرف الأموال لاستثمار الغاز العراقي عملت حكومة المالكي على مد أنابيب لنقل الغاز الإيراني الى العراق وصرفت مليارات الدولارات لمد هذه الأنابيب كانت تكفي لاستثمار الغاز المصاحب واستغلاله لتجهيز محطات الكهرباء وسارت كل الحكومات التي تلت حكومة المالكي على نفس النهج وهو عدم استثمار الغاز العراقي والتعويل على الغاز الإيراني وشراء الكهرباء منها بأموال كبيرة سنوياً كانت تكفي لبناء عدة محطات للكهرباء فهل ستكون عقود حكومة السوداني حقيقية ام مثلها مثل سابقتها عقود الحكومات السابقة التي لم ترى النور؟ وهل ستكون حكومة السوداني جادة في استثمار الغاز المصاحب وحقول الغاز الأخرى لتجهيز محطات الكهرباء وتصدير الفائض منه لتعزيز اقتصادنا الأحادي الذي يعتمد على النفط فقط ؟ الأيام بيننا .

ماذا لو حدث زلزال في العراق ؟

عباس عبيد

يتمنى الناس لأوطانهم الأمن والسلام. تلك حقيقة بديهية. لكن ليس بإمكان الأمنيات أن تمنع كارثة طبيعية من أن تحدث. للطبيعة سطوة قهرية. تختار بنفسها الزمان والمكان، وتهجم فجأة، لتمعن في تدمير أرواحنا، وبيوتنا، وعلاقاتنا الإنسانية بقسوة مفرطة. إن عبارات من قبيل: «لن تصيبنا كارثة، نحن بعيدون عن منطقة الخطر» قد تفلح في تطمين/ خداع النفس، غير أنها لن تنفعنا بشيء لحظة حصول المأساة. ستجعل، فقط، قائمة خسائرنا أكبر حجماً.

نعم. كانت مشاكل العراق الكبرى في المئة عام الماضية بشرية لا طبيعية، فهو لم يسبق أن تعرض لزلزال هائل، ليس فيه براكين أيضاً، وأخطار الفيضان تراجعت بمشاريع أنجزت في العهد الملكي، كما لا توجد فيه غابات لتحترق. كل ذلك صحيح، لكن ماذا لو حدث زلزال كبير بالفعل؟ تركيا تجاورنا من الشمال، وإيران من الشرق، جارتان لهما تاريخ من المعاناة مع هذه الكارثة، وقد كان الزلزال المدمر الذي ألمَّ بتركيا وسوريا قبل أيام قريباً جداً من المحافظات الشمالية، حيث أغلب السدود الرئيسية، ومن حسن الحظ أنه لم يؤثر فيها. إن أولئك المسؤولين الذين لا يستفيدون من الدروس القريبة، ولا يتأهبون للكوارث قبل حصولها سيتحملون وحدهم نتائجها الوخيمة.

لنا أن نتخيل سيناريو الزلزال قياساً على ما عرفناه من طبيعة أداء المؤسسات الحكومية مع حدث طارئ أبسط بكثير، ما تسببت به موجة الأمطار قبل عشرة أعوام. وقتها كان رئيس الوزراء محمد شياع السوداني وزيراً لحقوق الإنسان، وتم تكليفه برئاسة لجنة لتعويض المتضررين. لم تتمكن اللجنة من عمل الكثير، برغم رصد ٦٠٠ مليار دينار عراقي، وتخصيص خط ساخن لتلقي الشكاوى، وجدت نفسها بمواجهة منظومة فساد هائلة، تشمل أطرافاً في جهات عديدة، بعضاً من مختاري المناطق، وأعضاء في المجالس البلدية، والدوائر التابعة لأمانة بغداد، ومجلس المحافظة. فعل العجز والروتين فعلهما ليعرقل التنسيق بين الوزارات، وتلكأت المصارف في تأمين المبالغ المخصصة، كما خضع أغلب المتضررين الحقيقيين للمساومات، وقسم كبير منهم لم يتلق تعويضاً، بينما نزلت أموال كثيرة في جيوب أناس لا تستحق. هذا السيناريو نفسه تكرر مع أحداث طارئة أخرى، أشهرها نزوح الآلاف من مناطق سكناهم، بعد احتلال تنظيم الدولة الإسلامية لثلث العراق.

لنتذكر أيضاً تحديات أخرى، كالأخطار البيئية الكثيرة، تلك التي لم تحسن حكوماتنا المتعاقبة التعاطي معها بطريقة احترافية مسؤولة، مع أن نصيبنا منها كبير للغاية: التغيرات المناخية، الأوبئة، التلوث، النفايات، التصحر، البناء العمراني غير المدروس، هدر واستنزاف الكثير من الموارد الطبيعية، الألغام التي خلفتها الحروب المتتابعة. قائمة طويلة تحتاج حلولاً فورية، ولا من مجيب.

كانت صور المأساة الإنسانية للشعبين التركي والسوري مؤلمة للغاية، شيء يفوق أي كلام. من المفرح أننا شهدنا دعماً شعبياً وحكومياً للجارتين. وسيكون من الرائع أن تتوفر حملات أخرى أكبر وأكثر، تسهم فيها منظمات المجتمع المدني، ودواوين الأوقاف، والمساجد، والمواكب الحسينية. يمكن لرجال الدين المؤثرين أن يوصلوا للناس رسالة مفادها أن صحن حساء دافئ لأطفال مشردين في العراء البارد يساوي الكثير عند الله، وفي إمكان نخب المثقفين، والناشطين، والفنانين، ونجوم كرة القدم القيام بدور مؤثر أيضاً، أن يعملوا مثلاً على استعادة لحظة الكرم الشعبي الأصيل التي شهدناها أيام بطولة خليجي ٢٥. من شأن ذلك أن يعيد تأهيل صورة المجتمع والدولة، ويظهر للشعوب المجاورة، كما البعيدة المعدن الحقيقي للإنسان العراقي. بالمناسبة، لا يزال هذا أمراً ممكناً، وضرورياً أيضاً. فآثار المعاناة التي خلفها الزلزال ستمتد لأمد غير قليل.

تلك الآثار الأليمة تدق ناقوس الخطر أمامنا، وأمام المسؤولين، وتوفر لنا جميعاً فرصة لتجريب أفق مغاير للتفكير، للمراجعة والتقييم، ولمعرفة الوجهة التي يمضي إليها العراقيون وسط عالم «رجراج» على أصعدة متعددة. فلا شيء يسبر غور النفس الإنسانية، ويضع قدراتنا على المحك مثل ما تفعله المأساة.

في لحظة الهجوم الشرس لأي كارثة طبيعية سيجد العراقيون أنفسهم بمواجهة أخطار مميتة لا قبل لهم بها، حتى الحكومات ذات الخبرة السياسية، والحنكة الراسخة في التعاطي مع الأزمات ستكون عاجزة عن تأمين استجابة سريعة، ومنسقة تؤمن حياة مواطنيها ما لم يهرع العالم لنجدتها. أمامنا مثال تركيا المتصالحة مع الجميع، فقد بدت مؤسساتها ذات الخبرة في التعامل مع الزلازل مرتبكة في اليومين الأوليين. لنتذكر مثال سوريا المعزولة أيضاً، حيث استهلك الحديث عن العقوبات، والمعابر، والجهة المؤهلة لاستلام المساعدات وقتاً طويلاً، كان يمكن فيه إنقاذ العديد من الأرواح.

الزلزال -إن توخينا الدقة- لا يقتل الناس مهما بلغت شدته، لا في تركيا، ولا سوريا، ولا العراق، ولا في أي مكان آخر. ليست له قدرة مباشرة على فعل ذلك. الوفيات تحدث بانهيار المباني، الذي يتسبب به. وهو ما يعيدنا إلى آفة الزلزال الأقوى، والأشد فتكاً: «الفساد». التجربة التركية القريبة كشفت كيف أنه هو المسؤول الأول عن قلب كثير من المباني على رؤوس ساكنيها، بينما في المنطقة نفسها، وعلى بعد أمتار قليلة منها بقيت بنايات أخرى قائمة لأن من بناها كان ملتزماً بالمعايير

القانونية. قد يكون بعض منها أصيب بضرر ما، لكنها لم تتسبب بفقدان الأرواح.

تركيا أفضل حالاً منا بمكافحة الفساد، وقوانينها تشترط وجود مواصفات خاصة في الأبنية، مع ذلك انهارت آلاف منها نتيجة مخالفات كارثية ما كانت لتحدث لولا الرشاوى، والمال الحرام. حتى الآن اعتقلت السلطات هناك أكثر من مئتين وخمسين مقاولاً، ومتعهد بناء، أحدهم كان مسؤولاً عن بناء مجمعات سكنية حديثة تتكون مبانيها من اثني عشر طابقاً. ماذا عن المجمعات السكنية التي ارتفعت أبنيتها على عجل، في بغداد وسائر المحافظات، ماذا عن البيوت والمباني التي مضى على بنائها مئة عام في صوبي الكرخ والرصافة، عن أحياء الفقراء (التجاوز) المبنية دون أدنى مراعاة لمعايير السلامة، عن آلاف البيوت التي شيدت بعد تجريف البساتين، فوق تربة هشة؟

ما يحفظ أمن المجتمعات، ويضمن لها السلامة والرفاهية في كل الأوقات، هو ذاته ما يبنى بنجاح أسس الدولة الحديثة، إنه بمنتهى البساطة: «الكفاءة والنزاهة». أي حديث سوى ذلك هو مجرد جهل، أو خداع لن يقنع أحداً. وهنا، لن نأتي بجديد حين نتذكر أن كبار مسؤولي الدولة العراقية من وزراء، ووكلاء، ورؤساء هيئات، وسفراء، وخبراء، ومستشارين، ومدراء عموميين، تمَّ تعيين النسبة الأكبر منهم وفقاً لمنطق المحاصصة، بالولاء لا الكفاءة، وقد أثبتت تجارب السنوات الماضية أن الجهات الساندة لهم ستجعل من الصعب على رئيس الوزراء، وأعضاء البرلمان، والسلطة القضائية محاسبتهم على أدائهم المتعثر، وتخبطهم في إدارة شؤون مصيرية. فهل سيحسن هؤلاء التعامل مع حدث مهول مثل الكارثة الطبيعية بروح قيادية قادرة على اتخاذ القرار السريع والصحيح، أم سيجلسون ليرقبوا المشهد المروع بلا حيلة؟

العمل الإداري، كما السياسة علم لا يجيده إلا المحترفون. وقد صارت حكومات أغلب دول عالمنا اليوم تولي الأهمية الفائقة لما يعرف في اللغة الإنكليزية ب( )، أي في إدارة الكوارث. باختصار، إن لم نتمكن من منع كارثة طبيعية ما، فنحن قادرون على التخفيف من آثارها إلى حد كبير. يتوقف ذلك على مدى تمكين الخبراء الحقيقيين من مواقع المسؤولية، أولئك الذين يمتلكون المؤهلات التخصصية،

والعقل الاستراتيجي، الناتج من تراكم خبرات ميدانية طويلة، والأهم سرعة الاستجابة في الأوقات الحرجة، حيث الدقائق القليلة تساوي الكثير.

يفترض، قبل كل شيء، أن تكون لدى الحكومة خطط طوارئ جاهزة، وأن تتم مراجعتها، وتطويرها، واختبارها باستمرار في ضوء ما يستجد من تجارب، وتقنيات، خطط تأخذ في اعتبارها أسوء ما يمكن أن يحدث. ففي الزلزال التركي السوري الأخير، وفي غضون دقيقة واحدة فقط كان هناك آلاف الناس تحت الأنقاض، ومئات الآلاف دون مأوى، وسط برد قارص. كانت قوة الزلزال قد سببت انزياحاً في مواقع خطوط السكة الحديد، ولم تعد كثير من مدارج المطارات صالحة للاستخدام، كما أن أكثر الطرق الاستراتيجية السريعة تضررت أيضاً، حدث ذلك كله دفعة واحدة. ما السبيل الأمثل للوصول بسرعة إلى مكان بعيد لنجدة من هم تحت الأنقاض، وكيف سيتم نقل فرق الإنقاذ، وإيصال المساعدات في ظل أوضاع مثل هذه؟

تلك تحديات صعبة بلا شك، لكنها ليست بلا حل. عن السؤال المتقدم، مثلاً، يمكن الاستعانة بطائرات مروحية عسكرية، مما يعني ضرورة أن تشمل خطط الطوارئ تنسيقاً عالياً مع الجيش، للإفادة من إمكاناته في الأفراد والمعدات. غير أن البنية التحتية النموذجية تبقى خير من يوفر للتدابير الوقائية بيئة عمل أكثر فاعلية، تماماً مثل الحاجة لفرق إنقاذ احترافية، لجهاز دفاع مدني متأهب، أفراده مؤهلون، ومعدات الإنقاذ التي بحوزته تواكب أحدث وأفضل ما أنتج من تقنيات.

ما أكبر مسؤولية فريق إدارة الكوارث! يقع عليه العبء الأكبر في إنقاذ أرواح الناس، وتقليل الآثار السلبية، ولا مجال له أبداً لالتقاط الأنفاس. طبيعة مهمته تستلزم الانطلاق من أرضية ممهدة تتوفر فيها بيانات عن كل شيء، لكي يكون له وعي مسبق بالبدائل المناسبة، فحتى الخطط النموذجية المرسومة على الورق قد يعرقلها وقع المأساة الطبيعية. ترى أين هي البيانات التي تقيم تجربتنا مع وباء كورونا، أو مع الحروب، والنزاعات المسلحة التي حصلت؟ ما مدى نجاحنا، أو اخفاقنا في توثيق ودراسة كل ذلك؟ إن قيمة أية تجربة تأتي من قدرتنا على أن نستخلص منها درساً ينفعنا في قادم الأيام.

المشكلة الكبرى، إن شئنا أن نمضي أبعد في تخيل سيناريو الزلزال، ستظهر في التقرير النهائي لفريق إدارة الكوارث الذي ذكرناه قبل قليل، تقرير لن يتضمن مفاجأة أبداً، يعرف العراقيون فحواه من الآن: «فساد في الإدارة، فساد في العقود، فساد في مواد البناء،... فساد.. فساد...فساد...إلخ». أما أوامر إلقاء القبض على بعض المتسببين به فستصدر بعد أن يكونوا قد عبروا الحدود إلى بلاد آمنة، بلاد جميلة بأبنية رائعة لا تتأثر بالزلازل، سينعمون هناك بتناول الشاي الساخن قبل البدء بدفن الضحايا الأبرياء، أو الأصح قبل انتشال جثثهم من تحت أنقاض الخراب المهول.

ماذا لو حدث زلزال في العراق؟ هذا سؤال لم يدر في ذهني بصراحة. كنت قد سمعته بالمصادفة من حوار بين رجلين مسنين في سوق الحيِّ الذي أسكن فيه، والحياء وحده هو ما يمنعني من إيراد الجواب المضحك لأحدهما. لنأمل فقط بأن تشملنا السماء عندئذ بالرحمة.

بمناسبة مرور عام على اندلاعها .. البرازيل تطرح مبادرة لأنهاء الحرب الروسية الأوكرانية

رشيد غالب

أكد نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل غالوزين أن حكومته تدرس اقتراح السلام الذي قدمه الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا بشأن الصراع في أوكرانيا. وأعرب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، هو الآخر عن اهتمامه بلقاء نظيره البرازيلي.

في مؤتمر صحفي مشترك لمناسبة زيارة المستشار الألماني أولاف شولتس إلى البرازيل في نهاية كانون الثاني الفائت، طرح لولا علنًا فكرة تشكيل مجموعة من الدول القادرة على لعب دور الوسيط لحل النزاع بين روسيا وأوكرانيا. وذكر الرئيس البرازيلي الصين والهند وإندونيسيا وبلاده بالاسم. وشدد بشكل خاص على دور الصين المهم في هذه المحاولة.

ورفض لولا طلب المستشار الألماني، مساهمة البرازيل في إرسال أسلحة وذخائر إلى مسرح الحرب. وقال في الوقت الحالي يجب أن نبحث في العالم عن الذين يمكنهم المساعدة في تحقيق السلام بين روسيا وأوكرانيا.

وفي الذكرى السنوية الأولى للغزو الروسي، جدد الرئيس البرازيلي، عبر تويتر مبادرته: في وقت تحتاج فيه البشرية إلى السلام في مواجهة العديد من التحديات، تستمر، منذ عام، الحرب بين روسيا وأوكرانيا. ومن الملح أن تتحمل مجموعة من البلدان غير المتورطة في النزاع مسؤولية بدء مفاوضات استعادة السلام. وفي مقابلة مع وكالة الأنباء الروسية تاس، قال نائب وزير الخارجية الروسي غالوزين: ان روسيا احيطت علما بتصريحات الرئيس البرازيلي بشأن مسألة الوساطة الممكنة من أجل إيجاد وسائل سياسية لتجنب التصعيد في أوكرانيا وتصحيح الحسابات الخاطئة في مجال الأمن الدولي على أساس التعددية ومراعاة مصالح جميع الجهات الفاعلة. وأضاف، أود أن أؤكد أن روسيا تقدر الموقف المتوازن للبرازيل في الوضع الدولي الحالي. لقد رفضت البرازيل الإجراءات القسرية الأحادية التي أتخذتها الولايات المتحدة وأقمارها الصناعية ضد بلدنا ورفضت كذلك تزويد كييف بالأسلحة والمعدات العسكرية والذخيرة.

من جانبه، قال الرئيس الأوكراني في مؤتمر صحفي له، مع وسائل إعلام عالمية في كييف، إنه مهتم جدًا بدعم لولا من أجل تقارب أمريكا اللاتينية مع أوكرانيا. وأعرب عن رغبته الشخصية في مقابلة رئيس الجمهورية البرازيلي، حتى يتمكن من تعزيز صيغة السلام التي طرحتها أوكرانيا.

وحيا زيلينسكي موافقة البرازيل، الجمعة الفائت، على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعلن أن حكومته تعمل على تنظيم قمة دولية لدعم مطالب أوكرانيا وأفكارها من أجل السلام. وأوضح أنه من المهم كسب ود بلدان أمريكا اللاتينية، حيث يحمله بعض قادتها، كالرئيس البرازيلي، جزءا من مسؤولية اندلاع الحرب ايضا.

وعزا الرئيس الأوكراني الموقف المحايد لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية بشأن الحرب في أوكرانيا إلى تأثير الحملة الإعلامية الروسية. وكانت البرازيل قد صوتت في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة

يوم الجمعة الفائت لصالح قرار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من أجل سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا.

وقال زيلينسكي كل الدول التي لا تدعم تدمير بلدنا أخرى يجب أن تتحدث مع بعضها البعض، لأن لدينا مصالح مشتركة ونحن نقف في نفس الجانب. وأعلن افتتاح سفارات جديدة لبلاده في أمريكا اللاتينية لتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية.

وكان لولا دا سيلفا قد ناقش مبادرته السلمية مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون ومع الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال زيارته لواشنطن، وكذلك مع المستشار الألماني، ولم يتلق لولا أي رد إيجابي.

في غضون ذلك، وكما أُعلن في مؤتمر ميونيخ للأمن، عرضت الصين موقفها من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية، مؤكدة على ضرورة الحوار واحترام سيادة الدول. ويحتوي البيان، الذي نشر يوم الجمعة الفائت على موقع وزارة الخارجية الصينية على الإنترنت، على ١٢ نقطة لحل سلمي للحرب.

متى تستعيد البصرة مكانها الطبيعي ؟

زهير كاظم عبود

البصرة التي نتحدث عنها مدينة كانت زاهرة وحاضرة بين المدن، و تزهو بمعالمها واناقتها ونظافتها، مدينة تتنافس مع اجمل بلدان المنطقة، البصرة التي لا يمكن لوصف أن يجسد ما تحمله الذاكرة من معاني الإنسانية والطيب عنها وعن اهلها، فقد امتزج فيها الحلم مع المتعة، والمروءة مع التاريخ، والنخيل مع الحلاوة، واكتسبت صفات وقيم طيبة توارثتها القبائل ورعتها الأديان المتنوعة فيها فزادتها متانة ورصانة، لا غريب فيها ولا شريد، قلوب أهلها بيوتهم وملاذا آمنا لكل من يطلبه

ويشعر الإنسان حين يخترق شوارعها العتيقة أنه يختزل الزمن ويعبر صفحات التاريخ يتجول بين سطورها، يتجول بين شارع أبو الأسود الدؤلي وساحة أم البروم ورمال الزبير وبقايا الأثل، ويعبر بين تخوم الأبلة وآثار معركة الجمل، نهر العشار حيث صاحب الزنج حط رحاله واغترف من مياهه بيديه، نقرات الدفوف الشعبية مصحوبة بالصناجات والعرق الناضح من الأجساد في بيوت محلاتها القديمة، أو من الكلمات الطيبة المعجونة بالرقة والعذوبة المتفردة المنسابة مثل موجات نهرها، تعلم أهلها البساطة والسماحة والكرم وحسن المعشر منذ الأزل، إذ يرضعها البصري منذ الولادة، فتكون تلك الصفات معلما من معالم البصرة.

إنها البصرة التي كانت ثغر العراق الباسم ولم تعد كما كانت. غير أن البصرة ولسوء حظها أن تكون مدينة مطلة على البحر تلفحها نسماته، وشاسعة تحادد دول عدة، وأماكن تدفن قصص التاريخ العربي والإسلامي بين ضلوعها، ومنتجة تفور تحت ترابها مكامن النفط الخام، وترسو في موانيها مئات السفن الأجنبية وسفائن التجار الصغار المتواضعة وزوارقهم الجميلة، التي تجيء ومعها بضائع التجار والركاب والأجانب الذين أطلقوا عليها فينيسيا الشرق كما يقولون.

البصرة كانت ولم تزل تشرب ماء أجاجا، وتكثر فيها جموع الفقراء والذين لا يملكون غير لقمة يومهم، البصرة مدينة ليست كمدن الشرق، فهي تبتسم لك رغم كل ويلاتها فتكتم حزنها وألمها، وتبعث في أوصالك الدفء رغم كل ما تشعر به من زمهرير الحكومات، التي تناستها وصمت آذانها وأغمضت عيونها عنها.

ورحم الله عبد الكريم قاسم وطيب الذكر مزهر الشاوي مدير الموانئ العام، حينما التفتا إلى قضية مهمة لم تزل شاخصة حتى اليوم، حين قررت الحكومة بناء دور للفقراء في منطقة الموانئ، متواضعة وضيقة ولكنها تضم أسر الكادحين وصغار العمال والموظفين في المعقل وخمسة ميل والأبلة والميناء، الفقراء الأكثر انتشارا وعطاءً ووجودا في تلك البصرة الجميلة، صارت لهم سقوف وملاذات، وتم تمليكها لهم مقابل أقساط مريحة وبسيطة رمزية، صارت أحياء كاملة منتظمة وجميلة تسكنها تلك المجموعات البشرية حيث أمنت لهم سقفا يحميها، وترك مزهر الشاوي من بعده سفرا خالدا في الإنجاز والنزاهة من خلال

مؤسسة الموانئ، التي أدارها بجدارة ونزاهة أيضا نفتقدها هذه الأيام، وأكثر من نصف قرن مرت دون أن يتهمه احد بسرقة النفط أو إيرادات الموانئ أو اختلاس المال العام، رحل عبد الكريم قاسم ومزهر الشاوي، وبقيت آثار أعمالهم منقوشة على قلوب تلك الناس وعلى جدران تلك البيوت المتواضعة، نقشا أسميهما بحروف كبيرة على صفحات تاريخ العراق الحديث، وتركا أفكارهما ومشاريعهما الإنسانية على الأرض، امتدادا من حدائق المعقل والملعب الرياضي مرورا بحدائق الأندلس والجنينة، وأرصفة الموانئ ورافعاتها العملاقة وامتصاص البطالة ومرافق الموانئ الخدمية ومطاعمها ونواديها وأماكنها الاجتماعية، ومطارها المتواضع وفندقها المطل على الشط وجزيرة السندباد وحدائق الخورة والكورنيش وشوارعها، التي تزهو، وصولا إلى بيوت الفقراء ومجمعات السكن.

وبقيت البصرة تعطي ولا تأخذ، تتباهى بكرمها وتكابر أولادها على جوعها، وتشرب الماء الممجوج قسرا دون أن تشتكي ولمن تشتكي وحكامها طرشان لا يعون ما يجري عليها ؟ وتتراجع الخدمات وتتوقف كل مشاريع السكن التي كانت توفر سقوف للفقراء وعمل لتأمين حياتهم، وتنتشر البطالة وتضيع الفرص وتتكاثر حاجة الناس، ويتناسل الفقراء في أحياء شهيرة تعج بالفقراء والكادحين، وتتحول إلى ساحة عمليات تقودها العشائر المدججة بالسلاح.

البصرة التي كانت تعج بالنخيل والبساتين الزاهية تستورد اليوم خضرواتها من الجارة إيران ولم ترفع حتى اليوم جثامين النخيل المذبوح بسيف الطاغية،، وصارت تستورد التمر من دول الجوار.

البصرة التي يطرز وجهها الجميل نهر العشار، لم يزل مطمورا بائسا تتجمع فيه الأكياس الفارغة والمخلفات التي تلقيها الناس متوقفا عن الجريان، لا أثر للمد والجزر فيه، ولم يعد جميلا يتغنى به الشعراء.

البصرة التي تنام على نهر من النفط ويلتقي عندها الفرات ودجلة، تتحسر حتى اليوم على شط العرب الذي تنتشر فيه الملوحة.

لم يعد لنا أمل أن نحلم ببصرة المستقبل، فقد انتشر الجدري في وجهها الجميل دون علاج، وانتشرت البثور على تخومها وحدودها، لم يعد لنا أن نحلم بشندقية الشرق ورئة العراق على الخليج، ولم يعد لنا أن نحلم بالبصرة تزهو بالناس على اختلاف مللهم وجنسياتهم وأديانهم وألوانهم، ولم يعد لنا أن نحلم بالبصرة التي تضاهي مدن الخليج العامرة، زادتها سنواتها الأخيرة حزنا وعذابا، ولم تعد تتسع مقابرها لجثث المذبوحين والمقتولين غدرا، لم تعد للزهور مكانا في حدائق الأندلس، وعادت البصرة بحاجة ماسة للماء الصالح للشرب، وعادت مرة أخرى تعطي ولا تأخذ، لا يمكن لأي شكل من أشكال أنظمة الحكم أن يعيد لها رونقها وضحكاتها وسعة صدرها وفيّ نخيلها، ولم تعد حلاوة نهر خوز لها طعم طيب ولذيذ، البصرة تريد حكاما يمتلكون ضمائر نقية وناصعة من أهلها وليس على أهلها، تريد أن يكون المسؤول خادما لها وليس سلطانا عليها، فهل من صحوة بعد هذا السبات الطويل؟ خصوصا بعد تلك البادرة الجميلة التي جعلها تعانق اخوتها من أبناء الخليج العربي.

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

Periodical magazine issued by the Iraqi Democratic Forum

No. 118 Mar. 2023

العدد مائة و ثمانية عشر - آذار ٢٠٢٣

هل الواقع الصحي من أولويات الحكومة !

عامر عبود الشيخ علي

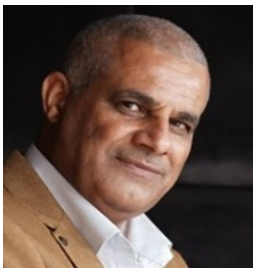

يعاني القطاع الصحي في العراق تدهورا كبيرا على جميع الأصعدة، بدءا من تردي الخدمات الطبية المقدمة للمواطن ونقص الأدوية وقلة المستشفيات الحكومية. وعلى الرغم من تصريحات ووعود الحكومات المتوالية منذ عام ٢٠٠٣، بتطوير الواقع الصحي، إلا أن المواطن لم يلمس شيئا من ذلك على أرض الواقع!

وكان رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني قد أفاد في تصريح صحفي بأن القطاع الصحي سيكون ضمن أولويات برنامجه الحكومي، لكن الواقع، للأسف، لا يقول ذلك، رغم زيارة السوداني عددا من المستشفيات واطلاعه على مشكلاتها، ومنها مستشفى الكاظمية، والذي أمر بإعادة تأهيله ورفده بالكوادر الطبية والعلاجات المطلوبة. فالمواطن حتى اليوم لم يلمس أي تحسن في خدمات هذا المستشفى، سوى إعمار واجهة مبناه!

قبل أيام، اصبت بوعكة صحية في منتصف الليل، نقلت على إثرها الى ردهة الطوارئ في مستشفى الكاظمية، على امل انه سيكون من أفضل المستشفيات البغدادية، خاصة بعد الاعمار الذي تعرض له، وتوجيه رئيس الوزراء برفده بالكوادر الطبية والأدوية. لكن في الواقع أننا تفاجأنا بعدم كفاية الأسرّة، وبرقود أعداد من المرضى في الممرات. فيما الكادر الطبي لم يكن يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، والعلاجات غير متوفرة. ولو لم يكن معي ابني وصديقه الطالب في كلية الطب، والذي أعانني، لكنت تعرضت الى جلطة قلبية إثر ارتفاع ضغط الدم لدي. إذ لم يعاينني اي طبيب، ولم اجد مكانا للجلوس حتى وليس للرقود! اما العلاجات فقد اشتريناها من صيدلية خاصة خارج المستشفى.

نقول، متى نجد خدمات حقيقية وعلاجات وافية في مستشفياتنا تقدم للمريض دون أن يتكبد اعباء مالية لا طاقة له عليها، ينفقها على العيادات والصيدليات الأهلية.

يشار إلى أن الحكومة قد كشفت في وقت سابق، عن عزمها على تطبيق آلية الضمان الصحي في البلاد بشكل تجريبي، وذلك في تموز المقبل. وأوضحت أن الموظف الذي يشترك بنسبة ١ في المائة من راتبه الشهري سيكون مشمولا بالضمان، إضافة إلى زوجته وأبنائه دون ١٨ عاما ووالديه من غير الموظفين – حسب ما نقلته وكالات أنباء.

السؤال هنا، هل يعني ذلك أن الموظف الذي ستستقطع هذه النسبة من راتبه، سيحظى بخدمات صحية وعلاجات في المستشفيات العامة مثلما في المستشفيات الخاصة، أم أنه سيضطر مرة أخرى إلى مراجعة الأخيرة!